

**الى السيد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

تجاوز أوجه قصور الإطار القانوني لمعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

سجل المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير على التكوين المهني الموجه لصناعة السيارات قصورا في الإطار القانوني لمعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات. بالإضافة إلى أن الاتفاقيات لا تنص على آلية لمراقبة وتتبع معاهد التكوين في مهن صناعة السيارات، فإن عقد التدبير المفوض لا ينص على مسطرة تضمن استمرارية المرفق في حالة وجود اختلاف حول إشكاليات مهمة (كالاستثمارات) لا تسمح بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لتجاوز أوجه قصور الإطار القانوني لمعاهد التكوين في مهن صناعة السيارات؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

احمد تويزي